

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

موضوع الرسالة

النظرية العامة للإستغلال في الفقه الإسلامي

"دراسة مقارنة"

مقدمة من الطالب

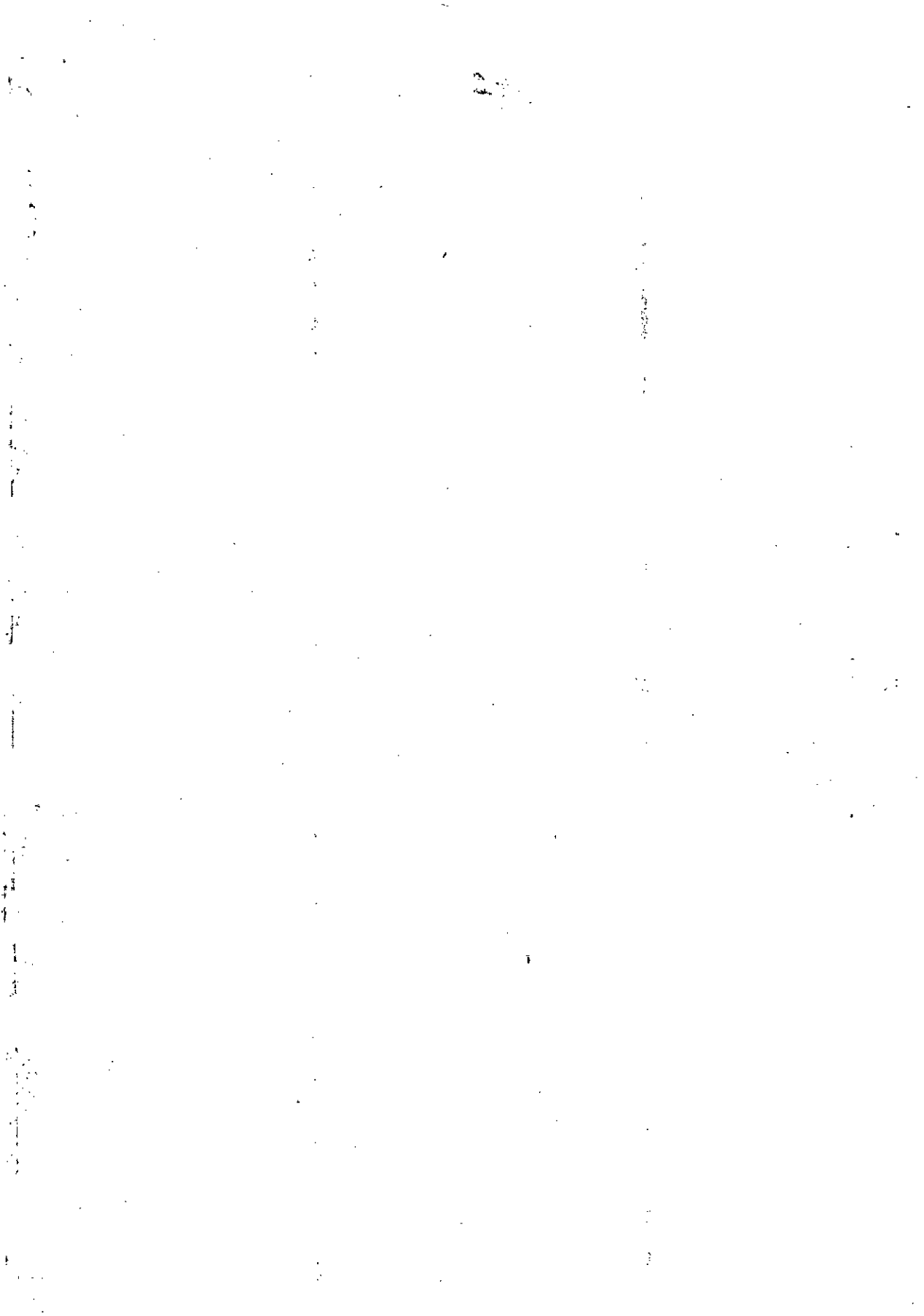
الحمدى أحمد محمد أبو عيسى

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إشراف

الأستاذ الدكتور / يوسف قاسم

٢٠٠٠-٢٠٠١



جامعة القاهرة

كلية الحقوق

النظرية العامة للإستغلال في الفقه الإسلامى

"دراسة مقارنة"

رسالة

للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الطالب

المحمدى أحمد محمد أبو عيسى

وقد تشكلت لجنة الحكم على الرسالة من:

رئيساً ومشرقاً

الأستاذ الدكتور/ يوسف قاسم

أستاذ الشريعة الإسلامية

ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة (السابق)

للدراسات العليا والبحوث

عضواً

الأستاذ الدكتور/ نزيه محمد الصادق المهدي

أستاذ القانون المدنى

بكلية الحقوق جامعة القاهرة

ووكيل الكلية لشئون البيئة

عضواً

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد إسماعيل فرحات

أستاذ الشريعة الإسلامية

بكلية الحقوق جامعة عين شمس

ووكيل الكلية

٢٠٠٠ - ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

"من ظن أن للعلم غاية فقد بخسه حقه ووضعه في غير منزلته التي وصفه الله بها حيث يقول سبحانه وتعالى:

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً"^(١)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من طلب العلم ليباهى به العلماء أو ليمارى به السفهاء وليصرف وجوه الناس إليه فهو في النار"^(٢)

وقال بعض العلماء:

"لو كنا نطلب العلم لنبلغ غايته لكننا قد بدأنا العلم بالنقيصة ولكننا نطلبه لننقص في كل يوم من الجهل ونزداد في كل يوم من العلم".^(٣)

(١) الآية ٨٥ من سورة الإسراء.

(٢) رواه ابن ماجه عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - ورواه ابن ماجه أيضاً عن ابن دريك بلفظ "من طلب العلم لغير الله أو أراد به غير الله فليتبوأ مقعده من النار" كشف الخفاء ومزيل الالباس للعجلونى الجزء الثانى صفحة ٢٦١.

(٣) أدب الدنيا والدين لأبى الحسن البصرى صفحة ٣٧.

"بسم الله الرحمن الرحيم"

الحمد لله الذى أنزل القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان،
وأتم نعمته علينا ورضى لنا الإسلام ديناً، وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة
للعالمين هادياً ومبشراً ونذيراً سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذى أخلص
الله فى طاعته وبين لعباده ما يحتاجون إليه لإسعادهم فى الدار الأولى والدار
الآخرة تنفيذاً لما أمره الله به كما جاء فى قوله عز وجل:

"يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك" (١)

ومصدقاً لقوله سبحانه وتعالى:

"وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم" (٢)

لقد كان رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم كما وصفه المولى عز
وجل فى كتابه العزيز:

"وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" (٣)

صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الكرام البررة الذين اهتدوا
بهديه صلى الله عليه وسلم فهدوا الناس وكانوا لهم نبراساً ومناراً أضاءوا لهم
الطريق إلى السعادة والخلود فى دار الأمان "لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً
إلا قليلاً سلاماً سلاماً" (٤) وقد نعتهم صلى الله عليه وسلم بأنهم كالنجوم يحتاج
الناس إليهم فى الأوقات العصيبة ليهتدوا بهم فينبهوا لهم الطريق إلى الخلاص
من هذا الظلام البهيم ظلام النفوس فقال عليه السلام "أصحابى كالنجوم فبايهم
اقتديتم اهتديتم" (٥) رضى الله عنهم أجمعين وأدخلهم سبحانه فسيح جناته فهذا
ما وعده المولى عز وجل لعباده الصالحين فقال سبحانه:

(١) الآية ٦٧ سورة المائدة.

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ٣ من سورة النجم.

(٤) الآيتان ٢٥ ، ٢٦ من سورة الواقعة.

(٥) رواه البيهقى وأسنده الذيل عن ابن عباس رضى الله عنهما بلفظ أصحابى بمنزلة
النجوم فى السماء بأهم اقتديتم اهتديتم "كشف الخفا ومزيل الالباس للعجلونى -
الجزء الأول صفحة ١٣٢.

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
١٢	خطة البحث
٢٢	الباب التمهيدي - المدخل الى النظرية
٢٢	الفصل الاول - الارادة
٢٤	المبحث الاول - عناصر الارادة (الاختيار والرضا)
٢٤	اولا - الاختيار
٢٦	ثانيا - الرضا
٢٩	المبحث الثاني - طرق التعبير عن الارادة في الفقه والقانون
٣١	اولا - طرق التعبير عن الارادة في الفقه الاسلامي
٣٣	- التعاقد بالالفاظ
٣٦	- التعاقد بالكتابة والرسالة وغيرهما
٣٨	- التعاقد بالاشارة
٤٥	ثانيا - طرق التعبير عن الارادة في القانون المدني المصري
٤٨	- التعبير الصريح والتعبير الضمني في القانون المدني المصري
٥١	المبحث الثالث - مدى اعتبار السكوت من وسائل التعبير عن الارادة
٥١	اولا - في الفقه الاسلامي
٥٦	ثانيا - في القانون المدني المصري
٦٤	الفصل الثاني - عدم مطابقة العبارة للارادة (الحالات والصور واحكامها)
٦٥	اولا - عدم مطابقة العبارة للارادة في الفقه الاسلامي.
٦٧	١- حالة التلفظ بالعبارة دون قصد التعاقد
٦٧	أ- عقد السكران وحكمه في الفقه الاسلامي
٧٩	ب- عقد المخطئ والناسي في الفقه الاسلامي

٨٩	٢- التلطف بالعبارة دون فهم لمعناها
٩٧	٣- التلطف بالعبارة دون قصد إنشاء عقد
٩٨	- عقد الهازل وحكمه في الفقه الاسلامي
١٠٨	ثانيا -عدم مطابقة العبارة للارادة في القانون المدني المصري
	القسم الاول
١١٤	النظرية العامة للاستغلال
١١٤	خطة البحث
١١٦	الباب الاول - حقيقة الاستغلال وادلة تحريمه
١١٦	الفصل الاول - حقيقة الاستغلال والتفرقة بينه وبين غيره من عيوب الارادة الاخرى
١٢١	المبحث الاول - التفرقة بين الاستغلال وغيره من العيوب
١٢٣	اولا - الغبن واثره في العقود
١٢٨	١- الغبن واثره في العقود في الفقه الحنفي
١٣٥	٢- الغبن واثره في العقود في الفقه المالكي
١٣٨	٣- الغبن واثره في العقود في الفقه الشافعي
١٤٢	٤- الغبن واثره في العقود في الفقه الحنبلي
١٤٥	٥- الغبن واثره في العقود في الفقه الظاهري
١٤٨	٦- الغبن واثره في العقود في الفقه الزيدي
١٥٢	٧- الغبن واثره في العقود في الفقه الامامي
١٥٦	٨- الغبن واثره في العقود في الفقه الاباضي
١٦٠	٩- الغبن واثره في العقود في القانون المدني المصري
١٦٣	مقارنة وموازنة
١٧٤	ثانيا - الغلط واثره في العقود
١٧٥	١- الغلط واثره في العقود في الفقه الحنفي
١٧٨	٢- الغلط واثره في العقود في الفقه المالكي
١٨٠	٣- الغلط واثره في العقود في الفقه الشافعي
١٨٤	٤- الغلط واثره في العقود في الفقه الحنبلي
١٨٦	٥- الغلط واثره في العقود في الفقه الظاهري

١٨٧	٦- الغلط واثره فى العقود فى الفقه الزيدى
١٩١	٧- الغلط واثره فى العقود فى الفقه الامامى
١٩٣	٨- الغلط واثره فى العقود فى الفقه الاباضى
١٩٥	٩- الغلط واثره فى العقود فى القانون المدنى المصرى
١٩٨	مقارنة وموازنة
٢٠٠	ثالثا- التدليس او التغرير واثره فى العقود والتصرفات
٢٠٣	١- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الحنفى
٢٠٧	٢- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه المالكى
٢١١	٣- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الشافعى
٢١٥	٤- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الحنبلى
٢١٩	٥- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الظاهرى
٢٢١	٦- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الزيدى
٢٢٦	٧- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الامامى
٢٣٠	٨- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى الفقه الاباضى
٢٣٣	٩- التدليس او التغرير واثره فى العقود فى القانون المدنى المصرى
٢٣٩	مقارنة وموازنة
٢٤٢	رابعا - الاكراه واثره فى العقود والتصرفات
٢٤٦	١- الاكراه واثره فى العقود فى الفقه الحنفى
٢٥١	٢- الاكراه واثره فى العقود فى الفقه المالكى

٢٥٤	٣- الاكراه واثره فى العقود فى الفقه الشافعى
٢٥٨	٤- الاكراه واثره فى العقود فى الفقه الحنبلى
٢٦١	٥- الاكراه واثره فى العقود فى الفقه الظاهرى
٢٦٣	٦- الاكراه واثره فى العقود فى القانون المدنى المصرى
٢٦٩	مقارنه وموازنة
٢٧٤	المبحث الثانى - تعريف الاستغلال وبيان حقيقته فى الفقه الإسلامى والقانون المدنى المصرى
٢٧٤	اولا - فى الفقه الإسلامى
٢٩١	ثانيا - فى القانون المدنى المصرى
٣٠٠	تحليل وموازنة
٣٠٥	الفصل الثانى - ادلة تحريم الاستغلال من القرآن الكريم والسنة النبوية
٣٠٦	المبحث الاول - ادلة التحريم من القرآن الكريم
٣٣٨	المبحث الثانى - ادلة التحريم من السنة النبوية
٣٥٢	الباب الثانى - اركان الاستغلال وشروطه
٣٥٤	الفصل الاول - الركن المادى للاستغلال
٣٥٩	الفصل الثانى - الركن المعنوى او النفسى للاستغلال
٣٦٧	الباب الثالث الآثار المترتبة على عيب الاستغلال فى الفقه والقانون
٣٦٩	الفصل الاول - الآثار والنتائج المترتبة على عيب الاستغلال فى الفقه الإسلامى
٣٧٠	اولا - اجازة العقد أو التصرف وانواعها
٣٧٤	ثانيا - الفسخ
٣٨٨	الفصل الثانى - الآثار المترتبة على عيب الاستغلال فى القانون المدنى المصرى
٣٨٩	المبحث الاول - مدى سلطة المستغل المغبون فى المطالبة بانقاص التزاماته المفرطة
٣٩٠	المبحث الثانى - مدى سلطة المستغل المغبون فى المطالبة بإبطال العقد للاستغلال

٣٩٢	القسم الثانى تطبيقات الإستغلال أى مظاهر الاستغلال فى العقود
٣٩٣	خطة البحث
٣٩٥	الباب الاول - الاستغلال فى العقود
٣٩٦	الفصل الاول - الاستغلال فى عقود البيع
٣٩٧	المبحث الاول - الاستغلال فى عقد بيع المضطر فى الفقه الاسلامى
٤٠٨	المبحث الثانى - الاحتكار ومدى علاقته بالاستغلال وحكمه فى الفقه الاسلامى
٤٣٨	الفصل الثانى - مظاهر الاستغلال فى بعض العقود التى يشوبها الربا
٤٣٩	المبحث الاول - عقد بيع المزبنة
٤٤٥	١- عقد بيع المزبنة فى الفقه الحنفى
٤٤٨	٢- عقد بيع المزبنة فى الفقه المالكى
٤٥٠	٣- عقد بيع المزبنة فى الفقه الشافعى
٤٥١	٤- عقد بيع المزبنة فى الفقه الحنبلى
٤٥٢	٥- عقد بيع المزبنة فى الفقه الظاهرى
٤٥٥	٦- عقد بيع المزبنة فى الفقه الزيدى
٤٥٧	٧- عقد بيع المزبنة فى الفقه الامامى
٤٦٠	٨- عقد بيع المزبنة فى الفقه الاباضى
٤٦٣	المبحث الثانى - عقد بيع المحاقلة فى الفقه الاسلامى
٤٦٨	١- عقد بيع المحاقلة فى الفقه الحنفى
٤٧٠	٢- عقد بيع المحاقلة فى الفقه المالكى
٤٧٢	٣- عقد بيع المحاقلة فى الفقه الشافعى
٤٧٤	٤- عقد بيع المحاقلة فى الفقه الحنبلى
٤٧٨	٥- عقد بيع المحاقلة فى الفقه الظاهرى
٤٨١	٦- عقد بيع المحاقلة فى الفقه الزيدى
٤٨٢	٧- عقد بيع المحاقلة فى الفقه الامامى

٤٨٤	٨- عقد بيع المحاقلة في الفقه الاباضى
٤٨٨	المبحث الثالث - عقد بيع العرايا في الفقه الاسلامى
٤٩٦	أولا : مقدار العرية المرخص ببيعها
٤٩٨	ثانيا : هل يجوز بيع العرية لأى أحد فقيراً كان أم غنيا
٥٠١	ثالثا : هل تقتصر العرية على الرطب أو التمر فقط دون غيرهما
٥٠٢	١- عقد بيع العرية في الفقه الحنفى
٥٠٤	٢- عقد بيع العرية في الفقه المالكى
٥٠٧	٣- عقد بيع العرية في الفقه الشافعى
٥١٠	٤- عقد بيع العرية في الفقه الحنبلى
٥١٤	٥- عقد بيع العرية في الفقه الظاهرى
٥١٥	٦- عقد بيع العرية في الفقه الزيدى
٥١٧	٧- عقد بيع العرية في الفقه الامامى
٥١٩	٨- عقد بيع العرية في الفقه الاباضى
٥٢٣	المبحث الرابع - بيع العينة في الفقه الاسلامى
٥٢٦	١- بيع العينة في الفقه الحنفى
٥٣١	٢- بيع العينة في الفقه المالكى
٥٣٣	٣- بيع العينة في الفقه الشافعى
٥٣٨	٤- بيع العينة في الفقه الحنبلى
٥٣٩	٥- بيع العينة في الفقه الظاهرى
٥٤١	٦- بيع العينة في الفقه الزيدى
٥٤٣	٧- بيع العينة في الفقه الامامى
٥٤٥	٨- بيع العينة في الفقه الاباضى
٥٥٣	علاقة العينة بالاستغلال العائب للإرادة
٥٦٠	الفصل الثالث - مظاهر الاستغلال في بعض العقود المعاصرة والهامة
٥٦٠	المبحث الاول - الاستغلال وعقد القرض في الفقه والقانون
٥٦١	أولا - القرض في القرآن الكريم
٥٦١	ثانيا - القرض في السنة النبوية

٥٦٤	ثالثا - القرض المشروع والجزاء المترتب عليه
٥٦٥	رابعا - الاحاديث النبوية المجيزة لسداد القرض مع الزيادة بلا شرط
٥٦٨	خامسا - الاحاديث النبوية التي تحث على سداد القرض عند أجله فقط
٥٧٠	سادسا - جزاء الاقراض بشرط الزيادة أو رده بأفضل منه
٥٧٢	سابعا - علاقة القرض بالنظرية العامة للاستغلال
٥٧٦	المطلب الاول - رأى الفقه الحنفى فى القرض اذا جو نفعاً
٥٧٩	المطلب الثانى - رأى الفقه المالكى فى القرض اذا جر نفعاً
٥٨٢	المطلب الثالث - رأى الفقه الشافعى فى القرض اذا جر نفعاً
٥٨٥	المطلب الرابع - رأى الفقه الحنبلى فى القرض اذا جر نفعاً
٥٨٩	المطلب الخامس - رأى الفقه الظاهرى فى القرض اذا جر نفعاً
٥٩٠	المطلب السادس - رأى الفقه الزيدى فى القرض اذا جر نفعاً
٥٩٣	المطلب السابع - رأى الفقه الامامى فى القرض اذا جر نفعاً
٥٩٨	المطلب الثامن - رأى الفقه الاباضى فى القرض اذا جر نفعاً
٦٠٠	المطلب التاسع - موقف القانون المدنى المصرى من القرض اذا جر نفعاً